ديوان الكويت

«ديوان الكويت».. احد ابرز البرامج الناجحة التي تعرض على قناة «الصباح» الاخبارية البرنامج الذي نال شهرة في فترة زمنية قصيرة يهتم بالقضايا السياسية والاجتماعية المحلية ويستضيف نخبا سياسية وشخصيات اكاديمية ومتخصصين نشطاء في مجالات عدة. «الصباح» تنشر اللقاءات لما لها من اهمية وفائدة للقارئ.

طالب في حديثه إلى برنامج ديوان الكويت بتعزيز «الرأي الثالث» الهادف لمصلحة البلد وحدها

المليفي: أغلبية 2012 ذات توجه خطير يقود لتدمير البلد

حذر الوزير والنائب السابق أحمد المليفي من ان استمرار النهج السياسي الذي يتبعه الكثير من النواب، لن يحقق اي استقرار للبلاد، معتبراً ان من يؤيدون اغلبية مجلس 2012 في خطهم التأزيمي يفعلون ذلك احتجاجا على الاخفاقات الحكومية المتكررة، لكنهم في الوقت نفسه فإنهم يلجأون الى اصحاب «توجه تدميري» يهدد بتبديد كل المكتسبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأكد المليفي في حديث الى برنامج «ديوان الكويت» على قناة «الصباح» الإخبارية ان المطلوب الآن هو الطرح الهادف الحكيم والراقي، والذي يمثل اتجاه «الرأي الثالث» الذي لا يمكن وصفه بأنه حكومي او معارض وانما هدفه في النهاية مصلحة الوطن، داعياً كذلك الى تصفية الاجواء السياسية والتركيز على بدء مرحلة جديدة أساسها التعاون بين كل الاطراف.

وأوضح ان من حق الحكومة بعد حل مجلس 2009 استصدار مراسيم ضرورة، بشأن قانون الانتخابات او غير ذلك من القضايا لافتا الى ان الضرورة هنا يقدرها سمو أمير البلاد، طبقاً لما يراه مناسباً لمصلحة البلد وشدد كذلك على ضرورة أحكام المحكمة الدستورية والقضاء عموماً والالتزام بما يقضي به حتى لو جاء في غير مصلحتنا، كما تطرق الى العديد من القضايا الأخرى المهمة التي يفصلها الحوار التالي:

■ مراسيم الضرورة حق خالص لسمو الأمير وهو من يقدر حجم «الضرورة» وتوقيتها المناسبين

■ كيف يكون ديمقراطياً من إذا اختلفت معه نزع عنك غطاء الشرعية وكفَّرك سياسياً؟

■ الأغلبية الصامتة هي القادرة على التغيير إذا توجهت إلى صناديق الانتخاب واختارت من يحسن تمثيلها

أحمد المليفي

■ أخشى أن تكون هناك معارك بالوكالة يديرها نواب لمصلحة أطراف أخرى خلف الكواليس

■ المحكمة الدستورية لها الحق في نظر كل القوانين حتى لو كانت تتسم بصبغة سياسية

■ ما يحدث على الساحة الآن ينذر بأن يتحول الإرهاب الفكري يوماً إلى إرهاب مادي يهدد المخالفين في الرأي

■ من الظواهر السلبية التي نشهدها حالياً في الساحة السياسية ان هناك تشكيكا في النوايا، من جانب كل طرف تجاه الطرف الآخر سواء كانوا أغلبية أو العكس باختلاف المسميات والآن اصبحنا في الكويت وكاننا نقرأ ما في الصدور ونعلم الغيب ونشكك في النوايا ونجرح الآخرين، مستغلين في ذلك حرية الرأي والحرية التي كفلها الدستور، لماذا وصلنا الى ذلك؟

– هناك خيط رفيع يفرق ما بين ان تحلل وتحاول ان تدرس التوجه او ان تطعن في النوايا وتخون الناس في وطنيتهم وتكفر الناس بديمقراطيتهم وانا اعتقد اننا نعيش في حالة من حالات الردة السياسية التي انحصرت فيها الآراء والحقيقة في اتجاه واحد ولا يوجد احد في العمل السياسي عموما يستطيع ان يقول انه يملك لك الحقيقة والحقيقة لا يملكها الا الله سبحانه وتعالى والانسان يستطيع ان يحلل ويضع آراءه واسباب تحليليه وبعد ذلك يترك القناعة للآخرين اما ان يحصر الحق والوطنية لنفسه ويحاول ان يوزع صكوك الوطنية على الآخرين، فمن اعطاك الحق لتدعي انك تمثل الوطنية ومن يقول انك انت تمثل الحقيقة؟، لا يجرؤ احد على ذلك.

هذه الحالة التي نعيشها فعلاً خطيرة جداً وخطورتها حتى في تشكيل الجيل القادم، ونحن نقول اليوم اننا يجب ان نتعود على حرية الرأي والتي تعني وتستلزم احترام الرأي الآخر والتعايش معه والا اصبحت ديكتاتورية وبالتالي ما يمارسه البعض بهذا الاتجاه ليس قضية انتخابات، بل هي قضية حياة مجتمع ونحن مجتمع متنوع ويفترض ان كل طرف يستطيع ان يعيش مع الطرف الآخر وان يحترم الرأي الآخر ويتعايش معه باختلافاته وتناقضاته وانا اعتقد اننا سنصل في يوم من الايام الى فوضى والى ارهاب بشكل آخر، هذا الارهاب يتحول الى ارهاب فكري ثم الى ارهاب مادي واذا حدث بالفعل مثل هذا التحول الخطير فان هذه الشعوب ستفقد الاستقرار وتفقد وحدتها الوطنية ويعيش كل مجتمع وكل فئة في جزيرة منفصلة عن الاخرى وفي وطن منفصل ومتنافر وانا اعتقد ان ذلك ليس من مصلحتنا وخاصة نحن دولة صغيرة مترابطة واليوم لا نجد احدا عنده رباط اجتماعي ولا رباط اقتصادي او رباط عائلي بالعوائل الاخرى، وبالتالي تكريس هذا النهج سيضر بالمجتمع في المستقبل.

المربع الأول

■ حكم المحكمة الدستورية الذي صدر اخيراً برفض طعن الحكومة في قانون الانتخاب، بالتأكيد كان لك قراءة خاصة بهذا الحكم، فهل فعلا تعتقد ان صحيفة الطعن التي قدمت من الحكومة كانت وافية وكافية؟

– انا من البداية كنت من الناس الدافعين والمطالبين بان الحكومة تذهب الى المحكمة الدستورية للتأكد من مدى دستورية الدوائر الخمس خاصة في ضوء ما أثير حول عدم دستورية هذه الدوائر بالنسبة للتوزيع العددي والعدالة العددية بهدف معرفة وضع هذا القانون، وهل هو دستوري ام غير دستوري حتى لا نعود مرة اخرى الى المربع الاول ولو تمت الانتخابات دون التأكد من دستوريته وطعن بالانتخابات وحكم بعدم دستوريته بعد الانتخابات فإننا نعود الى المربع الاول وهذا التحصين كان مطلوبا وخاصة اننا نملك الوقت الآن للذهاب الى المحكمة الدستورية، وانا اعتقد ان ذهاب الحكومة الى الدستورية كان قرارا سليما وحكيما في ذلك الوقت، وصحيفة الطعن انا اعتقد انها كانت كافية واشتملت على كل المبررات المباشرة.

وهذا الدوائر ادت بالفعل الى نوع من الصراع الطائفي والقبلي، والأقليات لم يكن لها دور ويجب ان يكون لها مقعد وهذه المسألة المحكمة ليس لها علاقة بها فالمحكمة لها علاقة بجزئية معينة تتعلق بالتوزيع العددي وكونه يخل بالوزن الصوتي للناخب، هذه هي النقطة الأساسية التي يجب الحديث عنها وشرحتها المحكمة ، من خلال صحيفة الطعن التي قدمتها حيث شرحت هذا الجانب في المادة الأولى وشرحت الجانب الثاني في المادة الثانية الذي يتكلم عن عدد الأصوات لكل ناخب يمثلون عشرة وانت تصوت اربعة واوضحت هذه الأمور وكانت مطروحة واضحة للمحكمة الدستورية واضافت عليها النتائج الأخرى التي لا شأن للمحكمة الدستورية بها، وكانت كل الاحتمالات التي رجحت ان تحكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية الدوائر الانتخابية مبنية على احكام سابقة للمحكمة، بينما كان هناك من يرى ان هذه الصحيفة سترفض لانه لا توجد خصومة مع مجلس الأمة، لكن الطعن على عدم دستورية القانون لايحتاج الى خصومة لان الخصومة تذهب مباشرة الى القانون وقانون المحكمة الدستورية يقول إنه عندما يقدم لها طعن على دستورية قانون مجرد انها تخطر مجلس الامة اخطارا وليس المطلوب ان يحضر ويكون خصما وليس المفروض ان يكون الطرف الآخر سواء كان المجلس هو الذي يطعن بعدم الدستورية او الحكومة، ان يكون هذا الطرف «الثاني» خصما فبالتالي لا تحتاج المسألة الى خصومة وهذا اكدته المحكمة الدستورية في حكمها الأخير، كذلك كان هناك من يقول بان هذا النزاع سياسي والذهاب الى المحكمة الدستورية فيه زج للمحكمة الدستورية في العمل السياسي وهذا ردت عليه المحكمة الدستورية بأن من صلاحياتها ان تنظر في عدم دستورية القانون ولا شأن لها بالعمل السياسي والقول بان اي عمل سياسي يقوم على قانون من القوانين يحرم المحكمة الدستورية من النظر في دستورية القوانين خوفا من الزج بها في معترك السياسة، هذا القول سيسلب المحكمة حقها في النظر بدستورية القوانين لان كل قانون يمكن ان يكون عليه نزاع سياسي وبالتالي اذا سلمنا بهذا القول فان اي قانون يكون عليه نزاع سياسي يجب الا يذهب الى المحكمة الدستورية وهذا مخالف للدستور ومخالف لقانون المحكمة الدستورية التي تنظر بدستورية القوانين بصورة فنية بعيده عن الطرح السياسي، وهذا ردت عليه المحكمة الدستورية، والنقطة الاخيرة التي استندت عليها المحكمة الدستورية برفض طعن الحكومة وهي المواءمة التشريعية، وهنا فان المحكمة غيرت في موقف سابق لها وفي حكم سابق ايضا في الطعن في 2009 الذي صدر في 2011 بشأن الطعن بعدم دستورية القانون الخاص بتجريم الانتخابات الفرعية، وعندما طعن في الانتخابات الفرعية امام المحكمة الدستورية، قالت بوضوح: نعم التشريعية تعود الى المشرع ولكن اذا تجاوز المشرع في المواءمة التشريعية الاصول الدستورية لوضع التشريع وخرج عنها، هنا يكون للمحكمة الدستورية الحق في الدخول ومراقبة هذا التشريع وممكن اسقاطه، الآن اصبحت المواءمة التشريعية وفقا للحكم السابق غير مطلقة للمشرع وانما محددة بالاطر الدستورية وقفت ووضعت رأيا اخر وقالت بان المواءمة التشريعية في توزيع الدوائر او توزيع الاعداد تعود للمشرع بمفرده ووقفت عند هذا المبدأ ولم تتحدث عن رغباتها اذا خرجت وهذه هي العدالة، وعدم العدالة في الارقام هو الخروج عن المواءمة التشريعية ووجودها هو الذي يجعل الوزن الصوتي لأي ناخب في اي دائرة يجب ان يعادل الناخب الآخر، وبالتالي هنا المحكمة الدستورية اعطت مبدأ جديدا بان المواءمة التشريعية هي صلاحية كاملة للسلطة التشريعية.

انقسامات

■ عندما دعا تجمع «نهج» للتجمع الاخير في ساحة الارادة فإن النائب خالد السلطان اكد في تصريح له أن هذا التجمع يأتي بنتائج عكسية وليس له مبرر، وبعد ذلك التجمع السلفي اعلن حضوره للتجمع هل تعتقد انه لا توجد ارضية ثابتة نستطيع الوقوف عليها حتى نضع تصورا معينا لمثل هذا التجمع في ساحة الإرادة؟

– هناك كان اجتماع مع مجموعة من الاغلبية طرحوا اقتراحا بايقاف التجمعات وتكوين وفد لزيارة سمو الامير، لكن فريقا آخر رفض التجمعات ورفض تكوين وفد واصر على الاستمرار في هذا النهج الذي يتبعونه ولا يوجد ما يبرر هذا النهج الآن لأن حكم المحكمة الدستورية صدر، واجراءات الحل قادمة، وانا اعتقد ان هناك اشخاصا لا يستطيعون ان يتعاملوا مع وضع هادئ.

هناك اشخاص يريدون ان تكون هناك دائماً معركة، لأن اول شيء انه لا يوجد لديهم ما يقدمون من مشاريع واعمال ايجابية، وبالتالي لا يستطيعون ان يخوضوا الانتخابات دون قضية عاطفية يحاولون ان يجعلوا الناس يلتفون حولهم بسببها، وكذلك الناس لا تتكلم عن اخطائهم وهؤلاء دائما حريصون على ان تستمر القضايا وحدة الطرح، في ظل عدم وجود قضية والدليل على ذلك انه في الاجتماعات الثنائية والجماعية هناك من يرفض هذا التجمع، والاستمرار فيه لكن هناك من يصر عليه لأنه لا يستطيع ان يعيش بهدوء، وهذا الدليل على ان القرارات تتخذ بشكل عاطفي وانا اخشى ان تكون هناك معارك بالوكالة من يديرها على الساحة يختلف عمن يخطط لها خلف الكواليس، ومن ثم فان من يدير المعركة بالوكالة لا يتحدث عن خسائر، وهناك صراع واضح داخل الكتلة بين «حدس» والتكتل الشعبي على من يقود وهناك صراع داخل كتلة الاغلبية ايضا بين اعضائها حول من يستطيع ان يبرز على حساب الآخر وهذا واضح كذلك، ودائما صراع الوكالة على من يكون على الساحة لا ينظر الى الارباح والخسائر لأنه لا يمثل نفسه وهو يمثل الآخرين وبالتالي مثل هذا الانسان لا يهمه ان يدخل في اي مكان ولا يهمه ان تستمر الازمات لأنه بالنهاية هو مستفيد منها، وحتى لو ظهرت لها نتائج سلبية، فان من وكله بهذا الصراع هو الخسران، وبالتالي هذا هو الذي تعيشه البلد وهذا صراع سلبياته اكثر على الوطن، والديمقراطية يجب ان يكون فيها صراع وخلاف وتعدد وجهات النظر لكن هذا التعدد الايجابي وهذا الصراع الايجابي هو الذي يحقق التنمية المطلوبة ويحقق الثراء للديمقراطية، اي الصراع الفكري والصراع التنموي، ولكن ما يحدث عندنا هو صراع الصعود على حطام الآخر، وحتى على حطام الوطن والحكومة جزء من هذا الصراع وأعطته قوة اكبر من خلال تبنيها لأطراف بعينها من هذا الصراع، وبالتالي اعطته قوة اكبر واصبح المواطن البسيط العادي حيران في هذا الموضوع، من يقف معه لا يستطيع ان يقف مع حكومة متأخرة في الانجاز، ويعرف ان هذا الصراع ليس من مصلحته، وبالتال اصبح يتعمق في الوسط، واصبحت هذه الاغلبية الصامتة لها دور مؤثر لكن لا تعرف اين تتجه حتى تضع ثقتها وآمالها في طرف من الاطراف، لكن المطلوب اليوم من هذه الاغلبية الصامتة ان تكون لها ارادتها، واعتقد ان حكم المحكمة الدستورية الذي ابطل مجلس 2012 ايجاد المسؤولية للمواطن الكويتي الذي جرب مجلس 2012 وجزء كبير من اعضائه ثم تحويلهم الى النيابة، وانا اعتقد انه لو كان هذا المجلس مستمرا لأدى الى افلاس الدولة وكبت الحريات والخروج بقوانين قد تعوق مستقبل البلد، واعتقد ايضا ان التجربة التي تمت كفيلة بأن تجعل المواطن الكويتي له القدرة على تقييم الاشخاص وان هناك مجموعة لا يجب ان تعود للمجلس، وعودتها مشكلة وكارثة على المستقبل وهذه تترك للمواطن دون تحديد.

مواقف محسومة

■ الآن ونحن نستشرف مرحلة جديدة في حياتنا السياسية وهي ما بعد مجلس 2009 والدعوة إلى الانتخابات، بما يعني ان هناك حكومة جديدة لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، رغم ان الاغلبية في مجلس 2012 نعتت حكومة المبارك انها حكومة وضعت يدها في الفساد الآن كيف تتعاون هذه الكتلة مرة جديدة مع هذه الحكومة التي وضعت حسب وصفهم مع قوة الفساد هل المصلحة هي الوصول الى المجلس مرة اخرى، ان الهدف هو تحقيق الاصلاح والبعد عن الفساد؟

– اليوم نحن عندنا مواقف محسومة لهذه الاغلبية مواقف لا تريد ان تتعامل مع احد، ولا تريد ان تسمع احدا، ولا تريد ان تقبل الرأي الآخر حتى لو صدر من القضاء، وبالتالي هم يريدون من الحكومة القادمة سواء كان رئيسها سمو الرئيس الحالي او غيره، اي حكومة يجب ان تخضع لهم والا اصبحت حكومة فساد، واي وزير يجب ان يخضع لهم والا استجوبوه، هل هذا هو المجلس الذي يريده الشعب الكويتي؟ هل يريد اغلبية اذا واحد اختلف معها في الرأي نزعت عنه لباس الديمقراطية وكفرته بالوطنية؟ هل هذه هي الديمقراطية وانا اعتقد الاغلبية الصامتة عندما تذهب وتصوت هي التي تستطيع ان تغير الموازين كلها، وفي النهاية فان ارادة الناس هي الفيصل، مهما وزعت التوزيع الجغرافي فان ارادة الانسان وارادة الناس ستنجح اذا اتجهت الى انها تريد الاستقرار السياسي وتريد الحوار والانجاز ومكافحة الفساد لكن ليست بالطريقة التي يطبقها الاخوان والطريقة التي يطبقونها ان ما تقوله هو الصح وما يقوله الآخرون خطأ وما تمارسه هو الاصلاح وما يمارسه الآخرون هو الفساد، وانا اعتقد ان هذا التفكير خطر جدا على المجتمع.

■ هناك كثير من شرائح الشباب الكويتي يرون أن سبب التجمهر هو السخط الشديد من الاخفاق الحكومي الموجود على الساحة، ومن ثم يرون انهم يجب ان يبقوا مع اي قوة تنتقد الحكومة رغم قناعاتهم بأن كتلة الاغلبية ربما لا تكون هي كتلة الطموح ما رأيك في هذا النمط من الشباب وهذا النمط من التفكير؟

– انا اعذر من يفكر بهذا التفكير لأن اخفاقات الحكومة كثيرة والحكومة امس على لسان وزير المالية تعلن عن توجهها لفرض الضرائب فهل هذا اعلان حقيقي وهل هذا الاعلان مطلوب في هذا الوقت؟ والحكومة حتى الآن غير قادرة على تحصيل ايراداتها وتحصيل رسومها من الكهرباء والمياه وحتى من بعض التجار والايجارات وهي تتكلم عن الضرائب.. اكيد من دون شك مجتمعنا محتاج واليوم عندنا ايرادات كثيرة وعندنا قضية كيفية تخفيف المصروفات وعندنا مصروفات باهظة جدا غير مبررة، وبالتالي نحتاج الى شد حزام ليس على الشعب ولكن على الحكومة لاعادة هيكلة مصروفاتها، وبالتالي هذا الطرح الذي يطرحونه يعطي مبررا للآخرين ان هؤلاء يسيرون في اتجاه خاطئ وكذلك غير مبرر.. صحيح ان الحكومة اخفاقاتها كثيرة لكن المشكلة ايضا احيانا نلجأ الى طرف نعتقد بانه يتعيش على هذه الاخفاقات ولا يريد ان يصلحها ويقود البلد الى اتجاه تدمير آخر، وبالتالي خلينا عند الحل الوسط وعند الطرح الهادئ والحكيم الراقي حتى لو اختلفنا مع بعض حلولنا لكن بالاخير هو اخف الاضرار، والمطلوب اليوم ان يكون هناك تحرك باتجاه الرأي الثالث، رأي الحكومة من دون شك رأي غير مقبول والطرح الذي يطرحونه الآن ضرائب وهذه المسألة، رأي الاغلبية ان تكون معي او ضدي هذا غير مقبول، نريد الرأي الثالث والطرح الثالث كل الآراء.

جانب من لقاء المليفي في ديوان الكويت